الجلسات: عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

محضر الجلسة	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها من الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8507 10 نيسان/أبريل 2019		مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2019/302)			ستة أعضاء في المجلس[أ]	القرار 2464 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ في إطار الفصل السابع)
S/PV.8682 11 كانون الأول/ديسمبر 2019			اليابان وجمهورية كوريا	الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ	كل أعضاء المجلس، وكل المدعوّين	

(أ) الاتحاد الروسي، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

36 – بناء السلام والحفاظ عليه

في عام 2019، عقد المجلس جلستين، إحداهما جلسة رفيعة المستوى، في إطار البند المعنون "بناء السلام والحفاظ عليه". وعُقدت جلسة في شكل إحاطة واتخذت الجلسة الأخرى شكل مناقشة مفتوحة[661]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلستين، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس إلى إحاطات من مجموعة متنوعة من المتكلمين، منهم الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، وممثلو منظمات دولية وإقليمية أخرى مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وخبراء من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

وفي 18 تموز/يوليه 2019، بمبادرة من بيرو، التي ترأست المجلس خلال ذلك الشهر[662]، عقد المجلس إحاطة في إطار البند الفرعي المعنون "تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها"[663]. وذكر الأمين العام أن إدارة عمليات انتقال تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها وتكون استشرافية هي من أولويات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وأضاف أن دور المنظمة في العمليات الانتقالية يجب أن يكون شاملا ومتسقا وأن يُؤدَّى بطريقة متكاملة لمعالجة دوافع النزاع المترابطة والمستعصية في كثير من الأحيان. وأبرز الحاجة إلى شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، وأشار إلى القدرة التنظيمية والدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وعقب الإحاطة التي قدمها الأمين العام، ركز كبير مديري المجموعة المعنية بالهشاشة والنزاع والعنف في البنك الدولي ومدير مكتب تنسيق شؤون الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في مصرف التنمية الأفريقي على أهمية الشراكات في التصدي للتحديات التي يطرحها كل من الهشاشة والنزاع في البلدان على نطاق العالم. وتكلم وزير الشؤون الخارجية لكولومبيا بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، فقدم إحاطة إلى المجلس عن الأغراض الرئيسية للجنة، التي تشمل ملء الفراغ في القدرات المؤسسية والهيكلية ودعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في ضوء تزايد خطر استئناف النزاع. وقال إن دورات اللجنة أصبحت فرصا لتحسين فهم التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها عمليات السلام، وتقديم نهج أكثر شمولية لمجابهة التحديات التي تواجهها البلدان المتضررة من النزاعات والتي تتجاوز ضرورات السلام والأمن. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن مجلس الأمن يمكنه الاستفادة من قدرة لجنة بناء السالم باعتبارها منبرا لتعزيز الاتساق بين جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام والمنظمات الأخرى.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشاد أعضاء المجلس بدور لجنة بناء السلام وتواصلها المتزايد مع المجلس. وشدد أغلبية أعضاء المجلس على أهمية التخطيط والإدارة في المراحل الانتقالية، واقترح ممثلا المملكة المتحدة وإندونيسيا إدخال تغييرات على محتوى تقارير الأمين العام في سياقات البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، أيد أعضاء المجلس إقامة الشراكات لدعم البلدان المتضررة من النزاعات مع مراعاة ظروف كل منها واحتياجاتها وأولوياتها. وأكدوا أيضا أهمية تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني. وحذر ممثل الاتحاد الروسي من أن

(661) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلستين، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(662) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2019 (S/2019/540).

(663) انظر S/PV.8579.

تقديم المساعدة إلى الدول في مجال بناء السلام وحفظ السلام في منظومة الأمم المتحدة يتطلب على حد سواء تنسيقا سليما للجهود وتقسيما مناسبا للعمل، وأضاف أن هيئات الأمم المتحدة المتخصصة وآليات دولية موجودة بالفعل لتحقيق تلك الأهداف. وبعد أن تكلم معظم أعضاء المجلس، تحدث ممثل كوت ديفوار (عضو في المجلس)، وكذلك ممثلا هايتي وتيمور – ليشتي، المدعوَّين في إطار المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت، للتعريف بخبرات بلدانهم في ما يتعلق بالمراحل الانتقالية التي تتولى زمامها جهات فاعلة وطنية.

وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بمبادرة من المملكة المتحدة، التي كانت تتولى الرئاسة في ذلك الشهر[664]، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند الفرعي المعنون "دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين"[665]. واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات قدمها الأمين العام وممثلو الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظمة إقليمية، وجهت إليها الدعوة في إطار المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت[666]. وأكد الأمين العام أن المصالحة التي تُكلل بالنجاح تسهم في منع وقوع النزاعات من جديد وفي بناء مجتمعات أكثر سلاما وقدرة على التكيف وازدهارا. وأشار إلى موجهة الاحتجاجات في جميع أرجاء العالم وحث الحكومات على الاستجابة لتلك الاحتجاجات مع احترام حرية التعبير والتجمع السلمي، وعلى معالجة مظالم الناس عن طريق الحوار والمصالحة لمواجهة الاستقطاب الشديد. وأشار إلى أن الأمم المتحدة تعمل على إدماج أطر المصالحة في أنشطة صنع السلام وبناء السلام في البلدان في جميع أرجاء العالم، ولاحظ أن المصالحة الناجحة هدف وعملية في آن واحد. وركز عميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ميسون على أهمية المصالحة لتحقيق السلام الدائم. وردد كلام الأمين العام، فقال إن المصالحة ليست نتيجة فحسب، بل عملية مُصممة خصيصا ومرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة في مرحلة ما بعد النزاع. وأكد أن المصالحة يتعين أن تحدث في كل الأوقات وفي كل مكان، بل إنها أحيانا ما تكون الخيار الأول لتحقيق السلام، وأن تصميم المصالحة بشكل فعال يتطلب إشراك الجهات الفاعلة المحلية المعنية، ولا سيما النساء والشباب. وركزت ممثلة مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان في الصومال على تجربة بلدها، وهو دولة انهارت بشكل مدمر في عام 1991 وظلت حبيسة دوامة من الفوضى والحرب العنيفتين والطويلتين. وقالت إن الاستراتيجيات الناجحة لبناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية يجب أن تشمل أكبر عدد ممكن من الفئات السكانية. وفي هذا الصدد، نددت بالواقع المتمثل في استبعاد مجموعات المجتمع المدني التي تقودها النساء في جميع أنحاء العالم والقادرة على التصدي للأسباب الأساسية للعنف والتأثير بشكل كبير على عملية المصالحة، وحثت المجلس على استخدام القرار 1325 (2000) لتعزيز النهوض بإدماج المرأة في تذليل التحديات التي تواجه المصالحة وعلى أن يصدر تكليفا باتخاذ القرارات على نحو يشمل الجنسين عند تصميم استراتيجيات المصالحة وتنفيذها ورصدها. ودعت المجلس أيضا إلى العمل مع الآليات القائمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق بناء السلام.

وخلال المناقشة، أطلع عدد من أعضاء المجلس الحضورَ على تجربة بلدانهم في مجال عمليات المصالحة الوطنية[667]، بينما وافق آخرون على تولي جهات فاعلة وطنية لزمام الأمور وإشراك النساء والشباب في جميع مراحل عملية المصالحة[668]. وأبرز أعضاء المجلس أيضا دور لجنة بناء السلام في تقديم المشورة وتوصيات استراتيجية متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في حالة التشكيلات القطرية[669]. وركز المتكلمون على أهمية المصالحة لدوام السلام، والارتباط الوثيق بين المصالحة والعدالة الانتقالية، وضرورة ضمان أن تكون عمليات المصالحة شاملة للنساء والشباب والزعماء الدينيين. وتناول المتكلمون أيضا ضرورة أن يركز المجلس على الانتقال من حالات النزاع إلى حالات ما بعد النزاع لتحقيق السلام والأمن المستدامين، بوسائل منها النظر في استخدام البعثات السياسية الخاصة[670].

(664) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/871).

(665) انظر S/PV.8668.

(666) لمزيد من المعلومات عن المشاركين في جلسات المجلس، انظر الجزء الثاني، القسم السابع.

(667) انظر S/PV.8668 (جنوب أفريقيا، وبلجيكا، وكوت ديفوار).

(668) المرجع نفسه (الجمهورية الدومينيكية، وألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وإندونيسيا، وغينيا الاستوائية، والولايات المتحدة، وبولندا).

(669) المرجع نفسه (الكويت، وألمانيا، وإندونيسيا، وغينيا الاستوائية).

(670) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء السادس، القسم الرابع.

الجلسات: بناء السلام والحفاظ عليه

محضر الجلسة	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها من الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8579 18 تموز/يوليه 2019	تعزيز الشراكات من أجل عمليات انتقال ناجحة تتولى الجهات الفاعلة الوطنية زمام أمورها رسالة مؤرخة 27 حزيران/يونيه 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/540)		هايتي وتيمور – ليشتي (أ)	كبير مديري المجموعة المعنية بالهشاشة والنزاع والعنف في البنك الدولي، ومدير مكتب تنسيق شؤون الدول التي تمر بمراحل انتقالية في مصرف التنمية الأفريقي، ووزير الشؤون الخارجية لكولومبيا (رئيس لجنة بناء السلام)	الأمين العام، وكلّ أعضاء المجلس(ب)، وكلّ المدعوّين	
S/PV.8668، S/PV.8668 (Resumption 1) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين رسالة مؤرخة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2019/871)		39 دولة عضوا(ج)	عميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ميسون، ومديرة البرامج والتنمية في مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وكلّ أعضاء المجلس(د)، وكلّ المدعوّين	

(أ) مثّل هايتي وزيرها للشؤون الخارجية وشؤون العبادة؛ ومثل تيمور – ليشتي وزيرها المعني بالإصلاحات القانونية والشؤون البرلمانية.

(ب) مثّل بيرو وزيرها للشؤون الخارجية.

(ج) أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وتركيا، وجورجيا، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، والهند، وهنغاريا، واليابان.

(د) مثّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا.

37 – الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

عقد مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض سبع جلسات، إحداها جلسة رفيعة المستوى، واتخذ قرارين في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". وعقدت جلسة واحدة في شكل مناقشة، وأخرى في شكل مناقشة مفتوحة، وعقدت جلستان لاتخاذ قرارات للمجلس، واتخذت ثلاث جلسات شكل جلسات إحاطة[671]. ومدد المجلس ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المنشأ عملا بالقرار 2379 (2017)، حتى 21 أيلول/سبتمبر 2020[672]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، أجرى المجلس مناقشتين مواضيعيتين في إطار هذا البند حول أنشطة المرتزقة باعتبارها مصدرا لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا وحول الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، اتخذ المجلس القرار 2482 (2019). وعقد المجلس أيضا ثلاثة جلسات في إطار هذا البند لمناقشة التقدم المحرز في عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس إحاطة مخصصة

(671) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(672) انظر القرار 2490 (2019)، الفقرة 2.